جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي PRFU :فرقة البحث التكويني والقومي الجزائري

الملتقى الوطني
الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

عنوان المداخلة:

تغيير النظام السياسي في تشاد وأثره على أمن الجزائر.

الاستاذ الدكتور نبيل كريبش
جامعة جيجل
kribeche.nabil@univ-jijel.dz

الاستاذة نجاح يحي باي
جامعة جيجل
nadjah.yahiabey@univ-jijel.dz

مقدمة :

إذا كان تغيير النظام السياسي في تشاد قد فرضته عوامل داخلية وأخرى خارجية بالنظر لأهمية العوامل الإستراتيجية التي تقف وراء التدخل الفرنسي والأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي ، لأجل القضاء على التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة دول الساحل الإفريقي وتحقيق الآمن والاستقرار والحفاظ على مصالحها لاعتبارات اقتصادية وتاريخية وأمنية ، فان الحديث عن مبررات تغيير النظام السياسي في دولة تشاد الغنية بالغاز والبترول لاينبغي إن يركز فقط على عوامل التنافس والاحتكار للثروات والموارد التي تتمتع بها مختلف دول هذه المنطقة كمالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا وتشاد بالنسبة للمصالح الغربية وعلى رأسها فرنسا وإنما على ضرورة البحث أيضا في أهمية الدوافع التي عجلت بحركة التدخل الفرنسي ومددته إلى فترة زمنية طويلة في هذه المنطقة بصفتها مستعمرة سابقا لإفريقيا ، رغم حصيلة النتائج الهزيلة التي أسفر عنها هذا التدخل وعدم قدرته على تحقيق الرضى والقبول لدى جميع الأطراف الدولية والإقليمية على حد سواء.

ذلك ،أن خطورة عامل التنافس الدولي على المنطقة بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين وفرنسا لا يقتصر على خطورة تنوع قوى التدخل الأجنبي واتساعه لدول أخرى جديدة بسبب التداخل في المصالح وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وإستراتيجيته ، وإنما أيضا لخطورة تنوع عدد اللاعبين والفاعلين السياسيين والأمنيين وعدم انحصارهم في الدول والحكومات وإنما هناك أيضا المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات والتنظيمات الإرهابية ذات امتدادات ونشاطات مختلفة كتجارة السلاح والمخدرات...وغيرها.

مما عدد أسباب عدم الاستقرار في المنطقة وعدم اشتمالها على جانب واحد، حيث لا يمكن الحديث عن عملية تغيير النظام السياسي في تشاد دون التطرق إلى ضروراته المصلحية واعتباراته الهيمنية المؤثرة على استقرار الأمن في المنطقة ككل دون التطرق أيضا الى عوامل أخرى ذات أهمية ، كطبيعة العوامل الجغرافية والديمغرافية التي تتميز بها خاصة من خلال التركيز على العوامل الاجتماعية السياسية والأمنية ذات العلاقة بانتشار الفقر والبطالة والفساد والهجرة غير الشرعية والإرهاب والعنف...بالنظر لأهمية المجال العلائقي بين امن الجزائر وتغيير النظام السياسي في تشاد لاسيما على صعيد دوافع التغيير وحسابات المصلحة والسيطرة والانتشار.

فانعكاسات تغيير النظام السياسي في تشاد على أمن الجزائر يمكن إبرازها من جوانب كثيرة سياسية واجتماعية وأمنية بالنظر للارتباطات المصلحية والتاريخية والجغرافية التي تربط الجزائر ودول منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في مجال حفظ السلم والاستقرار في دول الجوار على صعيد الاتحاد الإفريقي خاصة في ظل تعدد المبادرات الدولية من اجل إرساء السلم والتنمية في المنطقة ومحاربة التنظيمات الإرهابية المنتشرة بها.

فأمن الجزائر من أمن المنطقة التي تحتاج إلى دعم المبادرات الإصلاحية السياسية والتنموية لمواجهة مشاكل الاستقرار والنمو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني لاسيما في ظل التطورات التي تعرفها منطقة المغرب العربي في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي وانتشار مطالب التغيير السياسي التي أدت إلى إسقاط العديد من الرؤساء في مصر وتونس وليبيا والجزائر وغيرها ، حيث تبرز أهمية تحليل إشكالية الانقلاب السياسي في تشاد على اثر مثل الرئيس إدريس ديبي وتنصيب ابنه على رأس مجلس عسكري انتقالي لخلافته ليس فقط فيما يتعلق بكيفية دعم الرؤساء المستبدين في إفريقيا واستبدال الحلفاء السياسيين خدمة لمصالح ظرفية وإستراتيجية وبراغماتية وإنما أيضا لأهمية ذلك في تحليل طبيعة العلاقة بين هذا التغيير السياسي التي تشهدها المنطقة العربية والوطنية خاصة مع استمرارية حالة الانسداد التي لا تزال تعاني منها الاتحاد المغاربي بسبب مشكلة الجمود السياسي ومايصاحبها من مواقف سياسية للمملكة المغربية تجاه إقليم الصحراء الغربية وتصعيدها لحدة التوتر فيه الى جانب دورها في اغراق المنطقة بالمخدرات وسعيا لتجسيدها مايسمى بمشروع المغرب الكبير والحدود الأصلية فضلا عن تطبيعها مع الكيان الإسرائيلي .

وعموما، المداخة تسعى الى تناول موضوع الدراسة من جوانب مختلفة كمايلي :

اولا – المجال المعرفي للتنمية السياسية والتغيير السياسي:

- تعريف التنمية السياسية.
- تعريف التغيير السياسي.

ثانيا– دوافع تغيير النظام السياسي في تشاد :

- ضرورات المصلحة كدافع للتغيير.
- اعتبارات الهيمننة كدافع للتغيير.

ثالثا– انعكاسات تغيير النظام السياسي في تشاد على أمن الجزائر :

- الانعكاسات السياسية.
- الانعكاسات الاجتماعية.
- الانعكاسات الأمنية.

أولا– المجال المعرفي للتنمية السياسية والتغيير السياسي:

1–**تعريف التنمية السياسية** : يركز مفهوم التنمية السياسية على جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عديدة ، لها علاقة بطبيعة النظم السياسية ووظائفها البنيوية والهيكلية ودور المشاركة المواطنية في عملية التعيير السياسي والاجتماعي داخل المجتمع ، انطلاقا من مقاربات نظريات التحديث المختلفة التي تأخذ بعين الاعتبار سمات المجتمعات الغربية وانماطها الثقافية ومميزات بناها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تحقيق التطور والتقدم المجتمعي ، كما جاء في كتابات "غابرييل ألموند" و "لوسيان باي" وصامويل هنتغتون ....وغيرهم ، حيث يشير معناه الاصطلاحي إلى مسائل عديدة ، كطبيعة النظام السياسي ومدى قدرته على معالجة بعض الأزمات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالهوية، والشرعية والمشاركة والتكامل والتغلغل والتوزيع، بالإضافة إلى مسائل التداول السلمي على السلطة وكيفية تحقيق التحديث السياسي والمشاركة المواطنية والتغيير الاجتماعي والسياسي والتمايز البنيوي والتخصص الوظيفي ...وغيرها.(1)

ذلك أن النظم السياسية في البلدان النامية ، عادة ماتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تفتقر لمتطلبات التطور والتقدم المطلوبة ،سواء بسبب غياب التجانس الاجتماعي واستفحال مظاهر الاختلاف والتناقض أو بسبب ارتباط ممارساتها السياسية وسلوكاتها الاجتماعية بأنماط تقليدية مختلفة، حيث تتأثر هذه النظم السياسية حسب البعص بمجموعة من العومل منها:(2)

– عدم تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي
– ضعف النضج السياسي والاجتماعي.
– احتكار القوة من طرف جماعة سياسية واحدة.
– عدم استقرار النظام السياسي.
– عدم إدماج الأفراد في المشاركة السياسية.

– ضعف شرعية النظام السياسي ومحدودية فاعليته السياسية.

فرغم أهمية التنمية في إحداث التغيير داخل المجتمع بشكل عقلاني ومخطط إلا أن مشكلة البلدان النامية ظلت قائمة في عدم القدرة على تحقيق الانتقال الاجتماعي والسياسي من حالة التخلف الى حالة النمو والتطور. بالمفهوم الغربي، مادام أن التنمية السياسية تحتاج إلى الاستقرار المؤسساتي و الفعالية المؤسساتية التي تضمن وجود الأداء الديمقراطي و المنافسة السياسية بين مختلف القوى السياسية الى جانب المحافظة على وضوح التمايز في الأدوار والبنى السياسية وتوزيعها العادل بين مجموعة من الهيئات الحكومية وغير الحكوميةّ، وذلك طبعا لأهمية مبدأ المساواة في تحقيق العدالة و المشاركة في صناعة القرار والتداول السلمي على السلطة واحترام الحقوق وحمايتها ودعم شرعية النظام السياسي القائم وتطوير آليات ممارساته.(3)

بل وكما يمثل الإدماج في التنمية مشكلة متعددة الأبعاد، تتطلب من جهة أخرى ضرورة شموليتها وفق نهج عام و متكامل، يضمن الحلول المرضية ويوفر الانسجام الاجتماعي، لاسيما فيما يتعلق بتنمية المهارات وتقوية القدرات المؤسسية وتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات ،(4) بعد أن أصبحت مسؤولية الدول وإشراكها في تطوير الاقتصاد الوطني ذات أهمية كبرى و تتصل بقضايا مختلفة لضمان التحالفات والتمويل اللازم... (5) ، حيث لا تزال دولة الرفاهية تمثل موضوعًا هاما في السياسات العامة ، بسبب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية المواطنين كالدخل ، والإسكان ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والأسرة ، وكبار السن والإنفاق الاجتماعي....وغيرها. (6)

إن ارتباط التحديث السياسي بعوامل القدرة المؤسسية وفعالية الأداء والتحكم في موارد المجتمع وإمكانياته (7) ، قد جعل البعض من جهة أخرى يعتبر العنف السياسي أسلوبا من أساليب التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمع ، الذي قد يتم اللجوء إليه نتيجة عوامل مختلفة ، كانعدام العدالة الاجتماعية والحرمان من الحقوق السياسية وعدم تحقيق الإشباع والتبعية للخارج، مادام أن مفهوم التنمية السياسية قد ارتبط في عمومه بقضايا جوهرية كالمساواة والتوزيع والتعددية والنخبة ، وأن النظم السياسية قد تنوعت بين النظم المهيمنةHegemony والتعدديةPolyarchies والمختلطةOligarchy.(8)

–**تعريف التغيير السياسي :** لاشك أن التغييرات السياسية والاجتماعية قد شكلت على مر التاريخ جزءًا لا يتجزأ من ثقافة المجتمعات البشرية وتاريخها في كل زمان ومكان ، كونها تعبر عن ظاهرة طبيعية تستهدف تغيير شكل التنظيم. وأساليب عمله وممارساته من دون وجود أي اختلافات أو انقسامات حادة، حيث تبرزثقافة التغيير اليوم في المجتمع الديمقراطي بشكل كبير، بالنظر لأهميته في تحسين طرق التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة ولعب ادوار جديدة لدعم قوة النظام السياسي القائم ، مادام أن قوة النظام يمكن ان ترتبط هي الأخرى بعوامل مختلفة كالقادة والقوانين والجيش والطبقات الاجتماعية.... وغيرها من العوامل الضرورية لإعادة ترتيب المؤسسات القديمة بشكل أفضل..(9)

وعموما ، يعتبر مصطلح التغيير السياسي مصطلح شائع الاستخدام في العلوم السياسية· رغم انه يتميز بنوع من الغموض والضبابية، نتيجة ارتباطه بمفاهيم مختلفة كمفهوم "القوة" و"التماسك"

و"الإجماع" و"التكامل" و"التوازن" و" الاندماج الاجتماعي"...وغيرها من المفاهيم ، التي ترتبط بمفهوم النظرية السياسية والوظائف السياسية للسلطة السياسية أو النظام السياسي، بالإضافة إلى مختلف أشكال الصراعات والتوترات التي تعرفها الحياة الاجتماعية في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية و الصراعات الطبقية ووجود معارضة سياسية قوية ، مادام أن مفهوم التغيير السياسي من الناحية الديالكتيكية ينطلق دائما من فكرة أن كل شيء قابل للتغيير. ([10])

ولتوضيح ذلك أكثر ، يمكن القول أن تدهور الأوضاع السياسية في تشاد بالمقارنة مع مختلف الدول الافريقية المجاورة لها ــ قد يعود بدرجة أولى الى طبيعة النظام السياسي وفترة حكم الرئيس ادريس ديبي التي تميزت بانحطاط تام في مختلف مؤشرات الديمقراطية كما جاء في مؤشر الديمقراطية لعام 2019، حيث تحصلت على المرتبة 163 بعد دول ليبيا وزمبابوي والنيجر واثيوبيا وموزمبيق وبوركينافاسو التي احتلت المرتبة156 و129 و127 و125 و120 و112 على التوالي ،كما أنها قد تحصلت على أدنى الدرجات في مؤشرات الديمقراطية الاساسية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية التعددية والثقافة السياسية والمشاركة السياسية بالإضافة إلى الحريات المدنية وأداء الحكومة ، كما يوضح الجدول التالي:

– الجدول رقم (01) : مؤشر الديمقراطية 2019 لبعض البلدان العربية والإفريقية .

الدول	المجموع النهائي	المرتبة	العملية الانتخابية التعددية	أداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
تونس	6.72	53	9.17	5.71	7.22	5.63	5.88
المغرب	5.10	96	5.25	4,64	5.56	5.63	4.41
مالي	4.92	100	6.42	3.07	3.89	5.63	5.59
سيراليون	4.86	102	6.58	2.86	3.33	6.25	5.29
بوركينافاسو	4.04	112	3.92	2.71	4.44	5.00	4.12
الجزائر	4.01	113	3.08	2.86	5.00	5.00	4.12
موريتانيا	3.92	116	3.50	3.57	5.00	3.13	4.14
موزمبيق	3.65	120	2.58	2.14	5.00	5.00	3.53
اثيوبيا	3.44	125	0.42	3.57	5.56	5.00	2.65
النيجر	3.29	127	2.92	1.14	3.33	4.38	4.71
زمبابوي	3.16	129	0.00	2.50	4.44	5.63	3.24
ليبيا	2.02	156	0.00	0.00	2.78	4.38	2.94
تشاد	1.61	163	0.00	0.00	1.67	3.75	2.65

Source : Democracy Index2019 : Ayear of democratic setbacks and popular protest , A report by the Economist Intelligence Unit , The Economist Inteligence Unit Limited 2020 ,p11-14

الأمر الذي يعبر ليس فقط عن حجم السخط عن الأوضاع القائمة والتي دفعت إلى حد وجود قوات معارضة سياسية متمردة تسعى إلى السيطرة على الحكم بالقوة ، وانما أيضا على حرص الرئيس المقتول على الاستمرار في الحكم وفق آليات الانتخاب الديمقراطية، حتى يتمكن من تمديد عهدته كما رأينا الى غاية 2030 ، سواء من خلال حرصه على تعديل الدستور أو تضخيم نسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية بأكثر من 75 بالمائة من الأصوات، رغم مطالب قوى المعارضة السياسية التي تدعو الى احترام الدستور والتداول السلمي على السلطة ، حيث تبين درجة المؤشرات الديمقراطية التي حصل عليها هذا البلد خلال الفترة الممتدة من 2006 الى 2019 ، بأنها كانت الاضعف في المنطقة بالمقارنة مع باقي الدول

الاخرى، كليبيا مثلا التي عرفت في 2011 حراكا شعبيا أسفر عن مقتل الزعيم الليبي السابق معمر القدافي وبروز فراغ سياسي وتدخلات خارجية وميليشيات مسلحة من جنسيات مختلفة بما فيها الجماعات المعارضة السياسية التشادية ، و دولة مالي التي عرفت هي الاخرى أوضاعا واضطرابات سياسية وامنية كثيرة في السنوات الاخيرة بسبب التدخلات الخارجية في الشأن السياسي الداخلي وانتشار الجماعات الارهابية المتطرفة ، ناهيك عن وجود التباين الواضح على مستوى دول الجوار في درجة مؤشرات الديمقراطية خلال هذه الفترة الزمنية، ولا سيما بين تشاد والنيجر وبوركينافاسو، كما يوضح الجدول التالي:

– الجدول رقم (02) : مؤشر الديمقراطية 2006–19 لبعض البلدان الإفريقية والعربية.

السنوات	019	018	017	016	015	014	013	012	011	010	008	006
الجزائر	,01	.50	.56	.56	.95	.83	,83	.83	.44	.44	.32	.17
ليبيا	.02	.19	.32	.25	.25	.80	.82	.15	.55	.94	.00	.84
المغرب	.10	.99	.87	.77	.66	.00	.07	.07	.83	.79	.88	.90
تونس	.72	.41	.32	.40	.72	.31	.76	.67	.53	.79	.96	.06
تشاد	.61	.61	.50	.50	.50	.50	.50	.62	.62	.52	.52	.65
مالي	.92	.41	.64	.70	.70	.79	.90	.12	.36	.01	.87	.99
بوركينافاسو	.04	.75	.75	.70	.70	.09	.15	.52	.59	.59	.60	.72
النيجر	.29	.76	.76	.96	.85	.02	.08	.16	.16	.38	.41	.54

Source :Democracy Index2019 : Ayear of democratic setbacks and popular protest , A report by the Economist Intelligence Unit , Op cit ,p20-22.

ولهذا ، إذا كانت طبيعة التغيير السياسي في تشاد في هذه المرحلة ، قد جاءت نتيجة لطبيعة نظامها السياسي الذي يصنف ضمن الأنظمة التسلطية رفقة بعض الدول الإفريقية المجاورة لها كإفريقيا الوسطى والنيجر ، فان خصوصية الأوضاع السياسية في مالي وبوركينافاسو قد جعلهما يصنفان عكس تشاد ضمن الأنظمة السياسية الهجينة كما هو الشأن بالنسبة للحزائر والمغرب وليبيا عكس دولة تونس التي صنفت بمفردها ضمن الأنظمة السياسية الديمقراطية المعيبة وباقي الدول العربية الأخرى التي وضعها مؤشر الديمقراطية لعام 2019 ضمن مناطق الأنظمة السياسية التسلطية ، مما قد يرفع ليس فقط مستوى القلق الإقليمي والدولي على التغيير السياسي في تشاد على بعض الدول الجوار بما فيها الجزائر، وإنما قد يساعد على خلق بيئة توتر مزمنة قد تعرض السلم و الاستقرار في المنطقة للخطر الدائم ، سواء نتيجة تدهور الأوضاع السياسية ووجود الاستبداد والقمع والصراعات المسلحة أو بسبب وجود المعارضة السياسية المتمردة و انتشار مظاهر السخط عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والارهاب ...وغيرها ، كما يوضح الجدول التالي:

– الجدول رقم (03): الديمقراطية عبر المناطق عام 2019 .

طبيعة النظام السياسي	أنظمة تسلطية Authoritarian	أنظمة ديمقراطية هجينة Hybrid democracy	أنظمةديمقراطية كاملة full democracy	أنظمة ديمقراطية معيبة Flawed democracy
منطقة افريقيا جنوب الصحراء.	تشاد– النيجر– جمهورية إفريقيا الوسطى	مالي – بوركينافاسو– نيجيريا – كوت ديفوار– السنغال	مورشيوس	يوتسوانا – الراس الاخضر– جنوب افريقيا – غانا– ناميبيا
منطقة شمال الشرق الاوسط وشمال افريقيا.	موريتانيا – مصر– الاردن–الكويت– باقي الدول الاخرى	الجزائر– ليبيا– المغرب	/	تونس

Source : Democracy Index2019 : Ayear of democratic setbacks and popular protest , A report by the Economist Intelligence Unit , Op cit ,p37 and 43.

ثانيا: دوافع تغيير النظام السياسي في تشاد : لأجل توضيح المجال العلائقي بين أمن الجزائر وتغيير النظام السياسي في دولة تشاد ، تجذر الاشارة في البداية الى أن التغيير السياسي في تشاد لم يولد من فراغ ، وإنما جاء لضرورات واعتبارات عديدة لها علاقة بمصالح وأهداف خارجية.

1–ضرورة الهيمنة كدافع للتغيير : ويمكن ابراز هذه الضرورة في دور التدخلات الخارجية وخطورتها على الاستقرار في المنطقة، ولاسيما سعي فرنسا الى السيطرة على هذه الدولة الافريقية ، بسبب ماتزخر به من موارد بشرية وطبيعية هائلة ، الى جانب خصوصية طبيعة أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية ، حيث تتميز دولة تشاد من الناحية الجغرافية بموقع جغرافي استراتيجي هام ، يحوز على موارد طبيعة وجغرافية متنوعة ، و يقوم على مساحة جغرافية تعتبر من أكبر المساحات في افريقيا(تبلغ مساحتها حوالي 1,25 مليون كم مربع) ، الى جانب تمتع هذه الدولة التي يعيش فيها عدد كبير من السكان بموراد طبيعية هائلة من أهمها الموارد النفطية والغازية ، حيث قدر على سبيل المثال عدد سكانها في عام 2019 بحوالي 15 مليون نسمة، كما أن ارتباط هذا البلد ببعض انواع الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية ، قد جعله يتميز ببعض الخصوصيات ، بسبب استمرارية معاناة اغلب سكانه من الأوضاع المعيشية الصعبة ، وضعف مستوى ناتجه المحلي واعتماده الكبير على النشاط الزراعي (11)، بالاضافة الى ضعف مرتبته في مختلف المؤشرات الانمائية ، كمؤشر مدركات الفساد الذي احتل فيه المرتبة 160 على سبيل المثال في عام 2020 ، (12) ومؤشر التنمية البشرية الذي صنف فيه في المرتبة 187 عام 2019 من مجموع 189 بلد ، أي قبل افريقيا الوسطى التي جاءت في المرتبة 188 والنيجر التي جاءت في المرتبة 189 وقبل كبوركينافاسو التي جاءت في المرتبة182 ومالي التي جاءت في المرتبة184 .(13)

2–اعتبارات المصلحة كدافع للتغيير: ويمكن ربط هذه الضرورة أيضا بمجموعة من العوامل السياسية والأمنية ، التي برزت في هذه المرحلة كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والتدخل الأجنبي وخاصة فرنسا ، التي تتمحور سياستها في الرغبة في دعم الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية وتغيير

الأنظمة السياسية في العديد من الدول الإفريقية ، بالإضافة إلى رغبتها المتجددة في محاولة التخلي أو الاستغناء عن حلفائها السياسيين التقليديين واستبدالهم بحلفاء جدد لمحاولة التكيف مع الضغوط الشعبية والدولية الجديدة في المنطقة والعالم ، وذلك لاعتبارات وأسباب كثيرة منها :(14)

– العوامل التاريخية التي تجعل من فرنسا مستعمرة سابقة للقارة الإفريقية .

– أهمية المصالح الفرنسية الإستراتيجية في دولة تشاد الغنية بالموارد الطبيعية كما رأينا.

– الدور التقليدي الذي ظلت تلعبه فرنسا في دعم الانقلابات العسكرية المسلحة بعدد من دول القارة الإفريقية في سنوات مختلفة.

– تأييد فرنسا للمجلس العسكري الانتقالي وليونتها كذلك مع الأطراف المعارضة المتمردة .

– ازدياد تكاليف تدخلها الخارجي في القارة الإفريقية نتيجة الحرب على الإرهاب .

– رغبتها في تهدئة الأوضاع الداخلية ومواجهة حدة الانتقادات الداخلية والخارجية.

– الرغبة في تغيير توجهات سياستها واستبدال حلفائها ، لمواجهة التوسع الروسي و الصيني في المنطقة .

– الرغبة في تحسين صورتها وحاجتها إلى دعم النظام العسكري الجديد في هذا البلد لأجل الاستمرار في محاربة الإرهاب و الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي به وتنظيم المصالحة إن أقتضى الأمر.

ثالثا–انعكاسات تغيير النظام السياسي في تشاد: تغيير النظام السياسي في تشاد عبر العنف السياسي بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية والفوز بها ، رغم أهمية الرئيس المقتول في الحفاظ على السلم والامن في المنطقة ، يثير الكثير من التساؤلات حول تداعيات هذا التغيير المدعوم من دولة كبرى على أمن الجزائر واستقرار المنطقة من نواحي كثيرة ، حيث يمكن توضيح بعض هذه التداعيات في جوانب ثلاثة سياسية واجتماعية وأمنية كمايلي:

1– –**التداعيات السياسية** : ولعل من أهم التداعيات السياسية التي يمكن تقديمها في هذا الاطار مايلي :

–**انتشار الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية في المنطقة** : رغم أهمية الدعوة إلى تشكيل حكومة مدنية من طرف الأحزاب والمعارضة السياسية و إدارة مرحلة انتقالية و حوار شامل وتنديد بالانقلاب المؤسساتي (15) ، إلا أن هنالك رغبة في دعم النظام الاستبدادي بتشاد ، تماشيا مع طبيعة النظام السابق الذي مكن الرئيس السابق (المقتول) من الاستمرار في الحكم لمدة ثلاثين سنة ، حيث يتميز هذا النظام ليس فقط باعتماده على الولاءات العائلية والقبلية ، وإنما أيضا لكون رئيسه يعتبر من أكثر رؤساء إفريقيا بقاء في الحكم ، بعد تمكنه من الوصول إلى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسين حبري عام 1990، وتمكنه من إعادة انتخابه في أفريل 2021 لفترة حكم أخرى بأكثر من 79 بالمائة من الأصوات، وذلك بعد وضع دستور جديد في عام 2018 يسمح له البقاء في السلطة إلى غاية عام 2033 وتجاوز قيود فترات الرئاسية المختلفة .(16)

فرغم أن فرنسا قد لعبت دورا كبيرا في تعيين ابن الرئيس من اجل وضعه حليفا جديدا لها في المنطقة ،إلا أن ارتباط هذا التعيين بتخوفات مختلفة من نشوب مخاطر وأزمات جديدة ، قد يؤثر على الأوضاع الأمنية في المنطقة ويزيد من حجم أعبائها وتكاليفها ، خاصة في ظل استمرارية التخوف من مشاكل التوريث وقوة المتمردين وعودة نشاط الجماعات المسلحة و انقسام الجيش بالإضافة إلى التخوف من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية....وغيرها .

-**زيادة التدخلات الخارجية :** تنوع التدخلات الخارجية وخطورتها على السلام والامن والاستقرار في تشاد والقارة الافريقية، قد ادت هي الاخرى بمنظمة الاتحاد الافريقي الى اعلان القلق عن الاوضاع القائمة في ظل التطورات الجديدة، كما اعربت فرنسا بصفتها احد الاطراف الفاعلة ضد حركات التمرد في غرب افريقيا عن دعمها للحكومة العسكرية الانتقالية. نتيجة الاهمية الاستراتيجية لتشاد ، والتعويل عليها كحليف استراتيجي لفرنسا، لاسيما في ظل وجود الالاف من الجنود الفرنسيين في البلاد في اطار الجهود الدولية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل ، واهمية الموقع الجغرافي لدول تشاد و ليبيا والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا والكاميرون في مكافحة الارهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، حيث تبرهن المراهنة الفرنسية على تشاد كحليف استراتيجي في تحقيق الامن في العاصمة نجامينا ، بسبب ليس فقط انها تمثل مركزا لعملية برخان الفرنسية لمكافحة الارهاب في غرب افريقيا، وانما أيضا بسبب التخوف من امكانية بروز أزمات انسانية في المنطقة وصعوبة حلها بسبب انتشار ظواهر النزوح واللاجئين عبر الحدود (17) ، وهو ما يهدد الامن والاستقرار في المنطقة ككل.

2-التداعيات الاجتماعية : ويمكن اجمالها فيمايلي :

- **انتشارالهجرة غير الشرعية** : يعتبر هذا العامل مهم كذلك ويؤثر على مستقبل البلاد ومنطقة الساحل من الناحية الامنية، بالنظر لانتشار مظاهر القلق والخوف من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اروبا ، بعد مقتل الرئيس التشاد ادريس ديبي ، وتصاعد نشاط المعارضة المسلحة والجماعات الارهابية والمتمردين في ليبيا ، بالتزامن مع بروز اتهامات بتزوير الانتخابات ، ووجود اضطرابات وأعمال عنف بسبب الولايات الاثنية والقبلية والصراعات بين الشمال والجنوب والعرب والقبايل ، بالاضافة الى بروز القلق على مستوى بعض القوي الاقليمية والدولية ذات المصالح من التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي وبحيرة تشاد، في ظل التخوف من حالة الفراغ التي تركها مقتل الرئيس ، و من ثم التخوف من تدهور الاوضاع وانتشار الفوضى والسلب والنهب في بعض الدول المجاورة كليبيا والسودان، (18) خاصة مع انتشار السلاح وانتقاله الى تشاد بسبب الصراع في ليبيا وافريقيا الوسطى والسودان ، حيث يتاثر عامل الهجرة غير الشرعية في هذه الحالة في اعتقادنا بمحموعة من المشاكل والمعيقات منها :(19)

- القيود المفروضة على حرية التعبير.
-ضعف الغداء وسبل الحصول على الرعاية الصحية .
-انتهاكات حقوق الانسان.

– تنامي نشاط الجماعات الارهابية .

–استمرار العنف.

–حيازة الاسلحة بشكل غير قانوني.

–انتشار الفقر والجوع .

–النزوح الداخلي بسبب أعمال العنف .

–**انتشار الازمات الانسانية :** نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط الذي بدأ في أواخر 2014، وانخفاض الايرادات النفطية وازدياد أعباء خدمة الدين الخارجي، بالإضافة إلى انخفاض في مستوى الانفاق العام ونصيب الفرد في الدخل، مما أدى إلى انتشار أزمات إنسانية عديدة في المنطقة كأزمة اللاجئين و أزمة المهجرين وأزمة الفساد وأزمة الشفافية وكفاءة الإدارة الضريبية والجمركية ... وغيرها.(20)

و هو ما أدى إلى بروز تداعيات كثيرة على حركة التقل وفرص الحصول على الغداء والبحث عن المياه والاعلاف ونشوب صراعات اهلية بسبب ذلك، لاسيما في ظل انتشار أزمة سوء التغذية وسط الاطفال ،حيث تشير التقارير على سبيل المثال الى أن ثلث الاطفال في اقليم كيدال بمالي يعانونون من سوء التغذية الحاد ، ونفس الشيء بالنسبة للنيجر التي يوجد بها االالاف من القرى مهددة بنقص التغذية ، مما أدى بمنظمة الامم المتحدة للطفولة الى مناشدة المجتمع الدولي من اجل جمع مايكفي لاطعام الالالف من الاطفال في النيجر، كما قامت منظمة الاغذية والزراعة بالتبرع ب11 مليون دولار لتأمين المدخلات الزراعية ومساعدة الرعاة في مختلف البلدان المتضررة .(21)

أما على مستوى الصحة ، فقد اكدت منظمة الصحة العالمية بان انسحاب الموظفين الاممين من شرق تشاد، قد جعل اللاجئين والمهجرين والافراد المحليين اكثر عرضة للازمات الصحية، بسب تدهور الوضع الامني وتعرض العديد من المخازن للهجمات.(22)

كما أن اتسام الوضع في دول الساحل بالهشاشة والاختراق ووجود دول فاشلة وتوترات اقليمية ومغادرة الحكم بشكل دراماتيكي ومفاجيء وازمات مسلحة وحركات تمرد مع الحدود ، قد ادى بدوره الى رفض نتائج الانتخابات الرئاسية، وبروز توترات في مناطق مختلفة مثل: اقليم دارفور وافريقيا الوسطى والجماعات الارهابية في النيجر ونيجيريا والكاميرون ومالي التي لم تعرف الاستقرار مند الانقلاب العسكري الاخير، رغم وجود القوات الفرنسية والاممية وتنصيب مجلس عسكري وتداخل عوامل تاريخية وقبلية واقليمية كثيرة. (23)

فضلا عن تأثر الاوضاع بمسالة التواجد الفرنسي غيرالفعال، كونه ساهم في تعفن الاوضاع وتنامي اعمال الإرهاب، بالإضافة الى عدم الرغبة في بقاء القوات الفرنسية بمنطقةالساحل من طرف مالي والنيجر، وان وجودها أصبح محفزا لنشاط المجموعات المسلحة والارهابية في بوركينافاسو وتشاد ومالي والحركات الانفصالية التي تعمل على تغيير الانظمة .

اضافة الى صعوبة البيئة الاجتماعية والاقتصادية واحتضانها لأعمال الإرهاب و الاضطرابات المدنية و التوترات الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي الى العنف والجريمة والصراع وانعدام الامن والقتال المستمر ، بالاضافة الى الازمات ذات العلاقة باللاجئين و التعليم والزراعة والصحة والغداء المياه ــ الصرف الصحي ، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة وكيفية دمجها في الاليات الانسانية واستراتيجيات التنمية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين.(24)

كما ان عدم الاستقرار في المنطقة بسبب هذه العوامل ، قد يزيد من حالة التخوف من انتشار اعمال الفوضى واللااستقرار في المنطقة، بسبب غياب دور الرئيس المقتول في محاربة الارهاب ، حيث قد يترتب على عملية قتله انتشار قوات التمرد والمؤامرات، ومن ثم الحاجة الى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بشكل جيد من جديد ، وبناء على معايير السلام والمصالحة، بين مختلف الفئات والأطياف الاجتماعية كالعرب والقبائل الإفريقية، خاصة وان ادريس ديبي كان قبل وصوله الى السلطة متمردا عام 1990.(25)

و لهذا يبدو أن خطورة الأوضاع في المنطقة قد كانت من أهم الأسباب التي دفعت ليبيا والسودان من أجل اصدار بيان مشترك بشان الاوضاع في تشاد ، لاجل تغليب المصلحة الوطنية وانتهاج الحوار و التحلي بالمسؤلية والحفاظ على وحدة بلاد ، من خلال التاكيد على أهمية الحوار الوطني بين مختلف الاطراف، لتحقيق والامن والسلم في المنطقة وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها، لاسيما وان ادريس ديبي قد ساهم كثيرا في تحقيق الامن والاستقرار ومكافخة الارهاب وتعزيز التعاون في مجال الأمن ومراقبة الحدود بين ليبيا والسودان وتشاد والنيحر ــ خاصة وأن التخوفات في هذا الاطار قد أمتدت أيضا الى عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة تعاني منها الكثير من دول المنطقة ،كضعف معدل النمو الاقتصادي وانتشار الفقر ونقص الأغذية والجفاف والحروب الاهلية والفيضانات.... وغيرها.

3-**التداعيات الأمنية :** رغم صعوبة حصر التداعيات الامنية المترتبة على التغييرالسياسي المفاجيء للنظام السياسي في تشاد عن طريق العنف واللجوء الى توريث السلطة السياسية في ظل وجود معارضة سياسية متمردة ومسلحة ترفض التحاور مع المجلس العسكري الانتقالي وسعي فرنسا الى دعم حليفها الجديد من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة بمايخدم استراتيجتها في مكافحة الارهاب والتطرف ،الا انه يمكن الاشارة الى بعض أهم التداعيات كمايلي:

-**عدم الاستقرار في إفريقيا :** عدم القدرة على سد الفراغ الذي تركه مقتل الرئيس التشادي ادريس ديبي في افريل 2021 في معارك ضد متمردين في شمال البلاد ، رغم تولي ابنه رئاسة المجلس العسكري الانتقالي ، قد يؤدي الى عدم الاستقرار في المنطقة خاصة في ظل وجود قوات معارضة مسلحة في مناطق ومدن استراتيجية ترفض التحاور مع المجلس العسكري الانتقالي، سواء لعدم شرعيته وتنصيبه بشكل سريع أو لعدم القبول الشعبي له ، لاسيما في حالة استمرارية تأييد المجلس الانتقالي العسكري، وعدم التعامل مع أطراف المعارضة المتمردة بشكل صارم ، بالإضافة إلى انتشار السخط من سياسات فرنسا في دعم الانقلابات العسكرية المسلحة بالقارة كما حدث في دول أخرى سابقا مثل ساحل

العاج و بوركينافاسو ومالي والنيجر ، خاصة في ظل مواصلة المتمردين للقتال و تنامي الخوف من التداعيات الأمنية والسياسية لهذا الانقلاب على دول الجوار ومنطقة الساحل ككل ، حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من المخاوف لعل من أهمها مايلي :(26)

– الخوف من عودة المتمردين التشاديين من ليبيا .

– زيادة تدفق اللاجئين التشاديين من إقليم دارفور بالسودان .

– الخوف من انتقال المتمردين إلى العاصمة التشادية وانتشار ظواهر العنف والتوتر ، في ظل عدم احترام الدستور وتجميد العمل به وشغور السلطة وحل البرلمان والحكومة وتعزيز مسألة توريث السلطة .

–أهمية دور الجيش التشادي في منطقة الساحل ، خاصة في ظل التخوف من تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة لصالح روسيا بعد مقتل الرئيس ديبي الذي كان يمثل حليفا أساسيا لفرنسا والدول الغربية .

– التخوف من الدور الروسي في دعم المتمردين بالسلاح الى جانب التخوف من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وانتشار التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش.

–التخوف من زعزعة أوضاع المنطقة خاصة منها في منطقة تشاد و ليبيا وافريقيا الوسطى والسودان وموريتانيا.

وهو ما قد يجعل الإجراءات التي اتخذت في هذا الإطار من أجل السيطرة على الأوضاع، كحل الحكومة والبرلمان وتشكيل مجلس عسكري انتقالي وإغلاق الحدود البرية والتعهد بإشراف الجيش على انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة(27) ، غير كافية للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي بشكل دائم ــ خاصة في ظل وجود أراء سياسية تعتبر ماحدث غير قانوني واستيلاء على السلطة.(28) ويمكن أن يؤثر على الدور الجزائري الذي مافتئت تلعبه الجزائر من اجل استتباب الأمن في المنطقة والدول الجوار كمالي والنيجر وليبيا ويخلق بؤرة توتر جديدة قد تزيد في نشاط التنظيمات الارهابية والجريمة المنظمة وتجارة السلاح.

–**زيادة حجم التوسع الخارجي في إفريقيا :** وقد تزداد تأثيرات هذا العامل أساسا، نتيجة تقلص حجم نفوذ فرنسا على المدى البعيد في المنطقة ، في ظل استمرارية سياستها القديمة التي لا تتماشى مع توجهات الشعوب الإفريقية الجديدة التي أصبحت تسعى إلى استراتيجيات التنمية والشراكة العسكرية والتعاون العسكري مع عدد من الدول الاخرى ، مما أدى الى التخوف من امكانية زيادة التوسع الروسي والصيني في المنطقة على حساب الشركاء التقليديين ,(29)

ذلك أن خطورة الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد، قد ترتبط بشكل اساسي بأوضاع دول الجوار غير المستقرة ، وخاصة طبيعة دور المعارضة المسلحة ونشاطاتها في ليبيا وارتباطها مع أطراف سياسية وعسكرية مختلفة ، حيث تبرز المخاوف في هذا الإطار من كيفية حماية الحدود وتأمينها في ظل الأوضاع الأمنية الهشة التي تعيشها ليبيا بسبب انتشار السلاح و تنامي عمليات تهريبه

بالإضافة الى انتشار الجماعات الإرهابية ، سواء لأهميتها الاستراتيجية كقاعدة خلفية للمتمردين والمليشيات المتطرفة غربا وجنوبا. (30) ، أو لأهمية بقاء واستمرارية العوامل التي تحفز المتمردين المتمركزين في الجنوب الليبي وتشجعهم على مواصلة القتال ، كالفقر والخبرة القتالية والتحالفات العرقية ...وغيرها. (31)

ولهذا أعتبر وجود قوى المعارضة التشادية في الجنوب الليبي من أهم الأخطار التي يمكن ان تؤثر على الاستقرار في ليبيا ، بسبب ليس فقط وجودها الطويل في المنطقة وإنما أيضا بسبب قدرتها على السيطرة على بعض المناطق وامتلاكها للأسلحة والأموال ، مما قد يؤدي بها في هذه الحالة إلى امكانية جعل هذه المنطقة مكانا استراتيجيا للصراع مع النظام السياسي في تشاد وقواته العسكرية ، بسبب انتشار العصابات المسلحة الى جانب الحركات الإرهابية العابرة للحدود . (32)

كما أن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا لا يعود فقط إلى انتشار الإرهاب و تنوع التنظيمات المسلحة وتوسع نطاق عملياتها ، وإنما أيضا لطبيعة هشاشة الأوضاع الأمنية ،وتزايد حدة الهجمات العسكرية في دول مختلفة كالنيجر والكاميرون ومالي ونيجيريا وبوركينافاسو والسنيغال....(33)

كون النزاعات التي طالت البلدان المجاورة ، قد أدت هي الاخرى الى استفحال ظواهر الهجرة والنزوح واللاجئين، حيث تم هجرة مايزيد عن مليون شخص وفرارهم من النزاعات، كما تم تعرضهم الى صعوبة الحصول على مستلزمات الحياة المعيشية المختلفة ، كالغذاء والمياه والرعاية الصحية والاجتماع الاسري، بسبب الاضطرار الى النزوح واستمرارية البحث عن الملاذ الامن، وذلك كما حدث على سبيل المثال في عام 2014 حينما اطلقت اللجنة الدولية لجمعيات الصليب الاحمر في البلدان المتضررة عمليات إغاثة واسعة من أجل التكفل بحاجات الالاف من الاشخاص في نيجيريا و النيجر من الغذاء والمواد الاساسية وتحسين ظروف معاملاتهم الانسانية.(34)

و عموما، أن خطورة هذا العامل تكمن في طبيعة الأعمال المسلحة التي تقوم بها قوات التمرد ، التي قد تؤدي إلى المزيد من تدفق المدنيين التشاديين إلى بعض الدول المجاورة، خوفا من تعرضهم للخطر العسكري، رغم صعوبة عمل الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدات للاجئين والنازحين ، لاسيما من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب تصاعد أعمال العنف.(35)

-تصاعد أنشطة المرتزقة والارهاب: القلق من تصاعد دور المرتزقة والارهاب في هذه المرحلة ، يعود الى التخوف من الدور السلبي الذي قد تلعبه مليشيات المرتزقة في التأثير على الاستقرار والامن في المنطقة ، لا سيما من خلال دورها في تدريب المتمردين في ليبيا من قبل الموظفين في شركة فاغنز المرتبطة بروسيا، مما يؤدي الى المزيد من التخوف من أعمال الفوضى واللااستقرار ، الى جانب التخوف من انتشار التنظيمات الارهابية في بحيرة تشاد مثل تنظيم بوكو حرام وجماعات تنظيم الدولة والقاعدة في منطقة الساحل، رغم أن الجيش التشادي يعتبر الاكثر فعالية وتدريبا بالمقارنة مع جيوش المنطقة الأخرى وان البلاد تضم مقر القاعدة العسكرية الفرنسية برخان ا (36) وان هناك توقع في إمكانية حصر الصراع بين أطراف تشاد بعد غلق الحدود.(37)

– **تصاعد حدة التوترات الأمنية الحدودية** :ويمكن ابراز أهمية هذا العامل في دور مجلس السلم والامن بالاتحاد الافريقي وتحركه بشكل سريع من أجل عقد جلسة طارئة حول تشاد والصومال ، لدعوة جميع الاطراف الى ضرورة مراعاة أقصى درجات الحيطة والحذر، والاستعداد للتعامل مع إي طارىء، حيث طالب بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الحدود الجنوبية، في ظل تزايد القلق من دور فصائل المعارضة التشادية في ليبيا ، وانخرطها في الصراع، سواء من خلال جمع الأموال والأسلحة كالمجلس العسكري لانقاذ الجمهورية وجبهة الوفاق من اجل التغيير وتجمع القوى من اجل التغيير في تشاد والحركة من اجل الديمقراطية والعدالة ، باعتبارها حركات معارضة وذات انتماء قبلي.(38)

الخاتمة : من التحليل السابق نخلص إلى أن التغيير السياسي في تشاد قد ارتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، كما انه قد أسفر على مجموعة من التداعيات ذات العلاقة بالدولة والمجتمع والمنطقة ككل ، يمكن تلخيصها في مجموعة من النتائج كمايلي:

– تأثر عملية التغيير السياسي في تشاد بأهداف إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تفضل التعاون مع الأنظمة التسلطية.

– كثرة قوى المعارضة المتمردة في تشاد قد يدل على تزايد الوعي بضرورة إصلاح الدولة وحل أزماتها المختلفة من خلال ضرورة التمسك بالآليات الشرعية المعروفة في مجال إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها وضرورة تفعيل دورها لضمان الخروج من مختلف أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

–تأثر العملية السياسية بالعوامل الخارجية وتراكمات ممارساتها التاريخية ، قد يكرس أزمة عدم التطور الديمقراطي في المنطقة ويصعد من حالة التوتر والانقسام على أساس اثني وقبلي وعرقي.

–تفاقم حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في تشاد قد تؤدي إلى المزيد من الاحتقان السياسي والاجتماعي، لاسيما مع اتساع نطاق الكراهية والرفض لفرنسا وللتدخل الأجنبي في المنطقة على الصعيد الشعبي.

– تعتبر تعقيدات التركيبة القبلية والعرفية والطائفية في هذا البلد من أهم العوامل المؤثرة على عملية التغيير السياسي فيه .

– تعتبر هشاشة المجتمع وتشرذم القوى السياسية وعدم القدرة على تحقيق الإجماع أو التوافق الوطني داخل تشاد ، من أهم العوامل كذلك المشجعة على التطرف والتمرد والإرهاب.

–مشكلة سد الفراغ السياسي الذي تركه مقتل الرئيس إدريس ديبيي، قد لا تطرح فقط مشكلة أزمة الدولة في إفريقيا وطبيعة النخب المسيطرة على الحكم فيها و مدى علاقتهم بالمجتمع والجيش والقوى الخارجية، وإنما تطرح أيضا مشكلة كيفية تنفيذ إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب ومواجهة ظاهرة الانقلابات العسكرية والعنف السياسي واحتكار السلطة السياسية وعدم تداولها سلميا بعيدا عن الخطط والسياسات الاستعمارية وأهدافها.

الهوامش :

(1) هاني رمضان طالب ، ((التنمية السياسية .. مقاربة نظريـــة))، المركز العربي للبحوث والدراسات جويلية ،2020 في:

http://www.acrseg.org/4167

(2) احمد زايد، مقدمة علم الاجتماع السياسي، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،2001، ص164-166.

(3) حميد حسين كاظم الشمري ،((دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي))، في :

http://fcdrs.com/mag/issue-6-3.html

(4)-http://www.fao.org/3/v2715f/v2715f02.htm

(5)- Pierre-Arnaud CHOUVY , ((L'importance du facteur politique dans le développement du Triangle d'Or et du Croissant d'Or)),in :

https://journals.openedition.org/cemoti/688

(6)-Sheying Chen,((Politiques publiques générales et stratégie de développement L'Etat chinois en perspective)),in :

https://journals.openedition.org/perspectiveschinoises/226

(7)Djbril Agne, ((La notion de changement politique dans *La République* et dans *Les Lois*)),Dialogues d'histoire ancienne , 1995 ,p14 à suiv.

(8)- حول مفهوم التحديث ومميزاته انظر : ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004،ص205-210

(9)- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص287-289.

(**10)** -Jean-William Lapierre ; ((Pour une théorie dynamique des changements politiques)) ،Revue française de science politique, 1961، p119 à suiv.

(11) للمزيـــــــد مـــــــن المعلومـــــــات عامـــــــة عـــــــن تشـــــــاد ، أنظـــــــر / https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=TD

(12)ترتيـــب تشـــاد فـــي الفســـاد عـــام 2020 أنظـــر / مؤشـــر مـــدركات الفســـاد 2020، فـــي : https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_AR_16022021-WEB.pdf

(13) انظر / البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ماوراء الدخل والمتوسط الحاضر :أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين ، ص25.

(14) للمزيد حول الأهداف المختلفة لفرنسا في تشاد أنظر مثلا/ فرنسا تضحي بالديمقراطية في تشاد لحماية مصالحها بالساحل(تحليل) ، في :

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%87%D8%A7-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-
%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2223097

(15)- انظر : ((تشاد: أحزاب المعارضة تندد "بانقلاب مؤسساتي" وتدعو لفترة انتقالية يقودها مدنيون))، في :

.https://www.france24.com/ar

(16) - انظر / ((تشاد: إدريس ديبي... ثلاثون عاما من الحكم المطلق)) ، في :

https://www.france24.com/ar

(17)- انظر/ ياسمين عبد اللطيف زرد ، في :

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25042021&id=35cfe05b-6a30-4637-aebc-fec2c2cf316718

(18) - **منى قشطة ، ((رحيل "ديبي".. ومُستقبل الأوضاع الأمنية في منطقتي " بحيرة تشاد" و"الساحل الإفريقي))، في: ،**

https://marsad.ecsstudies.com/54904/

(19)- انظر مثلا : تشاد2020، في:

https://www.amnesty.org/ar/countries/africa/chad/report-chad/

(20) -https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/09/27/NA092818-Stability-on-the-horizon-for-Chad

(21)- https://news.un.org/ar/story/2005/05/38292-

(22) https://apps.who.int/mediacentre/news/releases/2006/pr72/ar/index.html

(23)-https://www.alkhaleej.ae/2021-04-21/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B8%D9%85/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9

%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A

(24)-https://www.unhcr.org/ar/5b0fdb834.html

(25)-https://middle-east-online.com

(26) انظر : ((مقتل رئيس تشاد يهدد بتغيير معادلة الأمن في المنطقة (تحليل)))، في:

https://www.aa.com.tr/ar/ - %8A%D9%84/2219981

(27) انظر مثلا : ((تطورات متلاحقة ..ماالذي جرى في تشاد؟)) ، في موقع :

(28) -https://www.skynewsarabia.com/world/1431475

(29)- **جبرين أحمد عيسى ،((مآلات الأوضاع في تشاد بعد مقتل الرئيس ديبي؟))، في:**

https://www.aljazeera.net/opinions/2021/4/23

(30)- للمزيد انظر مثلا: *زايد* ***زايد هدية*** ، ((*قلق ليبي من تداعيات المشهد التشادي على أمن البلا))د، في:*

https://www.independentarabia.com/node/214796

(31)- اتظر : ((بوعلام غبشي ،تشاد: من هم المتمردون الذين "أصابوا" الرئيس ديبي بجراح أدت لوفاته؟)) ، في:

https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/20210422-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AF%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D8%A3%D8%AF%D8%AA-%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%87

(32)-https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202104201048750098
(33) httpsD8%B4%D8%A7%D8%A

(34)-https://www.icrc.org/ar/nigeria-and-lake-chad

(35) https://www.hrw.org/doc?t=africa&c=chad

(36) - **شافية. ب ، ((**فرنسا تسعى لضمان حليفها الجديد في التشاد24ابريل 2021-)) **، في :**

https://www.elkhabar.com/press/article/185361

(37)-انظر مثلا: **((السودان لن يتأثر من تدهور الأوضاع الأمنية في تشاد ولا يوجد ما يستدعي إغلاق الحدود – خبير))، في :**

https://www.urdupoint.com/arabic/story/1230598.html

(38) - https://www.alarabiya.net/north-africa/2021/04/21/